التنسيق بين المالية والوزارات والجهات الحكومية

لاستثمار المبالغ الإضافية في الميزانية

المشروعات ستصرف بشكل متوازن حسب احتياجات المناطق

الأمير عبدالله ركز على ثلاثة قطاعات تلامس الاحتياج الفعلي للمواطن وتنعش حركة الاقتصاد المحلي

■ باشرت وزارة المالية الاتصال بالوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات التي وجّه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بتخصيص ٤١ مليار ريال مبالغ إضافية لدعم الميزانية.

وقال ضيوف ندوة الثلاثاء لـ «الرياض» إن جميع القطاعات سوف تستفيد من هذا التوجيه وبخاصة أن السيولة بهذا الحجم ستتوزع على قطاعات من إسكان وتعليم وصحة وطرق إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي توفر فرصاً وظيفية للشباب مع تلبية الطلب المتزايد على خدمات المرافق والبنية الأساسية مع الاخذ في الحسبان النمو السكاني العالي وكذلك تركيبة السكان التي هي ٥٠٪ من عدد السكان.

وتحدث ضيوف ندوة «الرياض» الدكتور حمد البازعي وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية، الدكتور فهد السلطان مدير عام مجلس الغرف السعودية، الدكتور عبدالله الباتل اقتصادي جامعة الملك سعود مطشر المرشد محلل مالي عضو جمعية الاقتصاد السعودي وأدار الندوة سليمان الناصر المشرف على «الرياض الاقتصادي».

وفيما يلي حوار ندوة الثلاثاء حول توجيه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بإضافة ٤١ مليار ريال إلى بنود الميزانية للصرف على مشاريع إسكان ومدارس ومستشفيات وطرق لكي تتيح فرصاً وظيفية للشباب السعودي وزيادة رأسمال صندوق التنمية العقاري بمبلغ ٩ مليارات وأيضاً رفع رأسمال بنك التسليف إلى ٣ مليارات ريال. فيما يلي نص حوار الندوة

الزميل سليمان الناصر مع ضيوف الندوة د.حمد البازعي د.فهد السلطان د.عبدالله الباتل مطشر المرشد

- «الرياض»: صدرت قرارات سمو ولي العهد في دعم موارد الميزانية بما يقارب الـ ٤١ مليار ريال، وذلك لانطلاق الخطوة التنموية الجديدة، ما تعليقكم على هذه القرارات؟

- **د. حمد البازعي:** نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام الذي أصبح حديث الناس، وهذه القرارات جاءت حسبما ذكر ولي العهد - حفظه الله - نتيجة الزيادة في اسعار النفط، مما ساعد ذلك في زيادة الايرادات، والآن هناك تساؤلات حول توجه الحكومة نحو تخصيص مثل هذه الأحوال، ونعلم جميعاً أن الفائض في الميزانية في العام الماضي تم توجيهه لتسديد جزء من الدين العام.

وذلك تم تداوله بشكل مفصل في وسائل الإعلام، وكما تعرفون لقد مرت المملكة في ظروف مالية خلال الفترات الماضية، وكان هناك تقييد بفعل الظروف المالية بالانفاق على الأنشطة الاستثمارية والبنية الأساسية، وان كانت هناك محاولات من خلال الميزانية بأن يكون هناك انفاق لا يتوقف، وصيانة للمشاريع القائمة لا تتوقف، وكذلك أن يكون هناك نمو لهذه المشاريع وان كان النمو في كثير من الأحيان لا يحقق تطلعات الناس بحسبان أن هناك تزايداً في الطلب على خدمات هذه المرافق والبنية الأساسية، فكان هذا التوجيه من سمو ولي العهد - حفظه الله - بأن يكون هناك تخصيص للانفاق على هذه المشاريع، وهذه المشاريع في بعض المجالات حيوية لها علاقة بالبنية الأساسية وكذلك في قطاعات التعليم والرعاية الصحية، بالاضافة الى ذلك جاءت هذه القرارات للاجابة عن بعض التساؤلات التي تدور حول الدين العام وما يمكن تقليصه هذا العام.

- «الرياض»: ما استفادة القطاع الخاص من المبالغ الكبيرة التي ستتوزع على مناطق المملكة؟

- **د. فهد السلطان:** لا شك ان كل قطاعات المجتمع سوف تستفيد من هذا التوجه الطيب، ومن البديهي ضخ سيولة بهذا الحجم وفي قطاعات هامة مثل الاسكان والتعليم والصحة من شأنه ان ينعش هذه القطاعات الاقتصادية بشكل فعال وبالتالي يزيد من حركة النشاط الاقتصادي، ومن ثم ايجاد فرص وظيفية للشباب السعودي الباحث عن العمل، واعتقد ان القطاعات الثلاثة التي ذكرها الأمير عبدالله تلامس الاحتياج الفعلي بكل المقاييس، ولنأخذ على سبيل المثال قطاع الاسكان الذي يعد من أهم القطاعات بالنسبة لاحتياج المواطنين من جانب ومن جانب آخر هو يمثل قطاعا يعتمد عليه عدد من القطاعات.

وعندما نتحدث عن قطاع الاسكان فنقول هو قطاع يؤدي الى نمو مطرد والاستثمار فيه سيؤدي الى نتائج ايجابية على القطاعات الأخرى، كقطاع المقاولات وقطاع مواد البناء وقطاع العمالة السعودية المدربة فنياً وهناك قطاع آخر سوف يستفيد منها فائدة كبيرة ألا وهو القطاع التعليمي وخاصة الجانب التقني الذي سوف ينعش قطاعات أخرى تعتمد عليه وفي المحصلة النهائية في اعتقادي ان التوجه جيد ولامس احتياج المواطن، والهم الذي بقي لدي هو قدرة الأجهزة التنفيذية في القطاع العام على استيعاب هذا التوجه بابعاده المختلفة وتنفيذه بالسرعة والكفاءة الاقتصادية وبالجودة المناسبة، وفي ظني ان الأجهزة التنفيذية في الدولة اذا قرأت هذا التوجه بمفهومه الاقتصادي الكبير وأخذته بالجدية والمهنية فانه لا شك يؤتي ثماراً كبيرة جدا، ولا يعني هذا أن القطاع الخاص ليس عليه دور، ولكن أقول إن القطاع الخاص ايضا مسؤول، وسوف يستوعب هذا التوجه ومن شأنه ان يساهم في انتعاش الاقتصاد، وفي نهاية المطاف اقول إن القضية تعتمد بشكل كبير على قدرة الأجهزة التنفيذية في تنفيذ هذا التوجه بالمهنية والموضوعية المناسبة.

- «الرياض»: كيف ترون الاستفادة من هذه المبالغ الكبيرة بشكل عام على البنية التحتية والاقتصاد؟

- **مطشر المرشد:** هذا يعتمد على آلية التنفيذ، ولا شك ان مبلغاً إضافياً وفي هذا الحجم سيحرك الدورة الاقتصادية بشكل جيد، خاصة قطاع الأعمال، وكما ذكر الدكتور فهد بان قطاع الاسكان قطاع مهم جدا، واعتقد ان قطاع البناء والتشييد سوف يشهد انتعاشا بسبب هذا التوجه، وسيكون ذلك على مراحل، وسيأخذ مدة طويلة، ولكن بشكل عام نجد أن الدورة الاقتصادية ستستفيد من هذه السيولة الاضافية، لكن ذلك يعتمد على كيفية التعامل مع هذه الميزانية الاضافية من قبل الجهات المعنية في صرف هذه المبالغ، وكذلك صندوق التنمية العقارية الذي كما تعلمون يحتاج الى تحديث وتطوير آلية عمله خاصة أن النمو السكاني في المملكة كبير ويحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة وعدد المواطنين الذين يبحثون عن سكن يزداد يوما بعد يوم، والقطاع المالي لا يوفي بكافة متطلبات الباحثين عن السكن.

الى ذلك تحتاج شريحة من المواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود لمساعدة صندوق التنمية العقاري ودعمه بحيث يحصلون على سيولة بشكل اسهل مما هو موجود في الوقت الحالي، الا ان الصندوق يجب ان يعمل كما تعمل البنوك التجارية، ويجب ان يدار بشكل تجاري بحت، ويسمح له باصدار أدوات استثمارية بحيث يمول نفسه بنفسه، ويتم تداول هذه الأدوات في السوق، وفي المملكة يمكن استخدام صكوك الإجارة التي هي عبارة عن سندات إسلامية، وكثير من الدول المجاورة بدأت تمول مشروعات مهمة فيها عن طريق صكوك الإجارة، وحتى في الغرب بدأت مجموعة من الشركات مثل فاني ماي، وجني ماي، فريدي ماك.. تصدر سندات اسلامية ويطلق عليها اسم صكوك الاجارة، وهي في الاصل سندات عقارية يتم تداولها في السوق المالي في نيويورك ولندن وسنغافورة، وهذه الصناديق عندهم بدأت حكومية (١٠٠٪) وبدأت تتحول وتدار بشكل تجاري بحت، واعتقد اننا بدلاً من أن نوجه السيولة بشكل مستمر من قبل ميزانية الدولة الى هذه الصناديق، يجب أن نتيح لها الفرصة ونطور آلية عملها بحيث تعتمد على نفسها وتنافس البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية في الحصول على السيولة.

اما الشق الآخر فأعتقد انه على المدى القصير سوف يستفيد الكل من هذه القرارات، ولا شك انها توجه ايجابي، واعتقد أنه بعد هبوط البترول في العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨م اخذنا خطوات شد الأحزمة، والآن ليس لدينا شك حول ذهاب الفائض في الميزانية، وبدأت الأمور تتضح، وكذلك التعامل مع الدين العام نراه امراً مهماً جداً، واقول ان كل دولة لديها دين عام ويصعد ويهبط حسب اقتصاد هذه الدولة، ولذلك من الضروري وانه لا يمكن لاي دولة أن يصل دينها العام الى الصفر، فالدين العام مهم جدا ولكن يجب علينا ان نختار الوقت المناسب لسد الدين العام واعتقد ان التوجه الحالي سليم بأن نسد جزءا من الدين العام ولكن في ظل أسعار فائدة منخفضة كان من الممكن أن نستفيد من إعادة هيكلة الإصدارات، حيث نستبدل السندات المكلفة بسندات دين برسوم منخفضة في الوقت الحالي، وتوجيه سيولة في هذا الحجم نحو تنمية المشروعات وضخ سيولة اضافية في الاقتصاد الوطني كانت الخطوة موفقة جدا ان شاء الله.

*** «الرياض»: كيف ترون من الناحية الاقتصادية توجّه سمو ولي العهد إلى تجزئة المال الفائض بين المشروعات، وكذلك سداد الدين العام؟**

- **د. عبدالله الباتل:** أعتقد ان هذه الخطوة جيدة، لكن أود أن أثير نقطة مهمة وهي وجوب أن تكون هناك إدارة للدين العام، ولاشك أن أي دولة يكون لديها دين عام وعجز في الميزانية واقتراض، ولكن يجب أن تكون هناك إدارة لهذا الدين. من خلال اعادة بعض الدين وتقليله وانقاصه وزيادته، وذلك يعتمد على معطيات السوق وبالنسبة للفائدة يجب أن يراعى فيها خدمة الدين، وهذه نقطة مهمة وأعتقد أنها أثيرت في كلمة الأمير عبدالله بأن خدمة الدين لها دور بالنسبة للتنمية، لأنه إذا كانت خدمة الدين منخفضة فإنه سيكون هناك فائض في الميزانية ويمكن توجيهه إلى بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك يجب أن تكون هناك إدارة لتوجيه الدين وإلى أي مكان يتجه، وهذا الاقتراض يجب أن يكون جزء كبير منه يذهب إلى مشروعات ذات إنتاجية عالية ومردود عال، وتعود على الاقتصاد بفائدة كبيرة وأيضاً على التنمية الاقتصادية. وكذلك نجد أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالنمو الاقتصادي، ويجب أن يكون هناك فصل بين التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا يجب أن يكون واضحاً، وأيضاً يجب أن نأخذ في الحسبان النمو السكاني العالي وكذلك تركيبة السكان التي نجد بأن (٥٠٪) من عدد السكان تحت سن الخامسة عشرة، وهذه نسبة كبيرة وسوف تدخل السوق عما قريب، إذن يجب توفير العمل لهم من الآن.

فهذه الأمور يجب أن تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمشروعات المستقبلية، وبالنسبة لقطاع الاسكان نرى ان له دوراً مهماً للاقتصاد، لأن العامل المهم بالنسبة لراحة المواطن هو وجوب إيجاد سكن مريح له وملائم وبتكاليف معقولة، حتى لو تطلب ذلك تدخلاً حكومياً لجعل هذه

المشاركون في الندوة

- د. حمد البازعي
وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية

- د. فهد السلطان
أمين عام مجلس الغرف السعودية

- د. عبدالله الباتل
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود

- مطشر المرشد
محلل مالي - عضو الجمعية السعودية للاقتصاد

أدار الندوة: سليمان الناصر

المالية تسعى لخفض الدين إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج الإجمالي

التوجه الحالي لتسديد جزء من الدين العام صائب والمطلوب إدارته وإعادة «هيكلة الإصدارات» بسندات منخفضة

الأجهزة التنفيذية في الدولة مطالبة بقراءة التوجيه بمفهوم اقتصادي

د. حمد البازعي:
المالية حريصة على هيكلة الدين وفئات الدين لخفض التكلفة

د. فهد السلطان:
التأكد من العائد من كل ريال يصرف بأن يكون ذا كفاءة اقتصادية عالية

د. عبدالله الباتل:
يجب إعادة هيكلة الدين العام وإدارته

مطشر المرشد:
النمو السكني يشكل ضغطاً على موارد الميزانية مما يتطلب ضخ هذه المبالغ الإضافية

الدين داخلي ومن جهات حكومية وصناديق شبه حكومية

صندوق التنمية العقاري يحتاج إلى تحديث وتطوير آليات عمله

تُدرس احتياجات المناطق، ولاشك بأن هناك مناطق محتاجة أكثر من غيرها لمشروعات خدمية عاجلة، وعلى سبيل المثال هناك حاجة ماسة للطرق السريعة المزدوجة، وهناك مناطق غير مربوطة بعضها ببعض، ولذلك سيكون لها الأولية، وهذه ستتم بالتنسيق حسب المشروعات الملحة والأولويات، وكذلك أريد أن أعلق على دور القطاع الخاص، ودائماً ما نتحدث عن القطاع الخاص ودوره وفي الوقت الذي نعتز بالمستوى الذي وصل إليه من خلال القدرات المهنية والفنية.

تحتوي أيضاً على ما يتعلق في موضوع خدمة الدين وما إلى ذلك، وتعرفون أن حجم الدين كبير شبيه إلى حد بعيد بالإنفاق الجاري كالإنفاق على الرواتب، ومتى ما تم تقليص هذا الدين تقلص حجم خدمة هذا الدين وبالتالي يضيف ذلك مرونة على هيكل الميزانية والإنفاق الحكومي مما يمكن من إجراء المناقلات وإجراء لتوجيه الانفاق المالي للمشروعات، أما إذا كان حجم الدين كبيراً والإنفاق على الخدمات كبيراً وكذلك الجانب الآخر من الإنفاق الحكومي، فهذا لا يضيف إلا نسبة بسيطة قد لا تكون كافية لتمويل مشروعات. ولا شك من أن وزارة المالية كونها معنية في هذا الموضوع مهتمة جداً وتحرص على أن يكون حجم الدين في إطار النسب المقبولة عالمياً ٦٠ - ٦٥، بحيث لا يؤثر سلباً إذا كانت هذه النسب عالية، فالوزارة حريصة على أن ينخفض حجم الدين.

❖ «الرياض»: هناك نقطة مهمة كانت جزءاً من اهتمامات ولي العهد، وكانت محل جدل خلال الفترة الماضية وهي الدين العام للدولة، ومعالي وزير المالية ذكر بأن الدين العام بلغ ما يقارب ٦٦٠ مليار ريال، ونعلم أن هناك قراراً من مجلس الوزراء وقراراً من المجلس الأعلى لموضوع الدين العام، وأيضاً مجلس الشورى ناقشه، ما قولكم في ذلك؟

- **د. حمد البازعي:** أود أن أشير إلى نقطة وإن كانت لها علاقة غير مباشرة بالموضوع ألا وهي أن هناك توجهات وخطوطاً عامة في كل عام للميزانية السنوية تقرر من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى، ثم تقام المشروعات وتتم بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ومن ثم تبدأ المشروعات حسب الأولية، والتي تقدمها الجهات الحكومية، ومن ثم الخطوط العامة للميزانية بالتنسيق مع الجهات وهناك توجيهات عليا كما ذكر سمو ولي العهد في حديثه بأن حجم الدين يجب أن ينخفض لمستويات مقبولة تتناسب مع استمرار الاقتصاد في وضع متين والثقة فيه تنمو وألا تنخفض هذه الثقة، وذلك لأن الاستثمار ومناخه يتأثران سلباً بهذه الأمور، وأيضاً يتأثر سعر العملة وما إلى ذلك وكذلك تكلفة الاقتراض سوف ترتفع ليس في المجال الحكومي فقط وإنما على مستوى القطاع الخاص، وحقيقة الدين وصل إلى نسبة عالية ومطلوب انخفاضه إلى نسب مقبولة.

❖ «الرياض»: هناك استشعار حكومي واستشعار من جميع الأجهزة بالنسبة لموضوع الدين العام، والكل يتكلم أن الفائض سيعود لسداد الدين العام، فهذا الاستشعار ألا تعتقد أنه يجب أن ترافقه خطة وطنية معينة لتقنين الصرف؟

- **د. عبدالله الباتل:** بالنسبة للدين العام أعتقد أنه عال ونسبته بحدود (٨٠٪) تقريباً، لذلك يجب إعادة هيكلة الدين العام وإدارته، وعجز الميزانية عادة يأتي عن طريق التراكم، وهذا في الغالب ربما يكون أداة من أدوات السياسة المالية. والشيء المهم هو يجب عليها الا تزاحم القطاع الخاص، وكما ذكر الأستاذ مطشر بأن لدينا سيولة عالية، لكنها حقيقة غير مفيدة لأنها تذهب إلى أشياء أخرى، وربما المشروعات المنتجة وذات الجدوى لا تمول بطريقة جيدة، بسبب طلب البنوك نسبة فوائد عالية، لذلك يجب على الحكومة إدارة الدين العام وإدارة عجز الميزانية، وكيفية الاقتراض، ولا يمنع ان تقترض من البنوك وهذا الشيء طبيعي، لكن من المفيد ان تكون هناك سوق ثانوية، بالنسبة لأذونات الخزينة وبالنسبة لسندات التنمية لماذا لا يكون لها سوق تحدد أسعارها وفائدتها، وهذا سيؤدي إلى ان تكون هناك نظرة صحيحة للدين العام وكيفية تقييمه، وفي الغالب ان تكون هناك اختلافات حول نسبة الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكم إجمالي الدين العام، ولذلك أقول لابد من إعادة النظر في إدارة الدين العام وأيضاً تمويل عجز الميزانية.

- **د. حمد البازعي:** لعلي أشير إلى نقطة مهمة عندما أتحدث عن الدين العام في المملكة، فإن النسبة الكبيرة منه هي دين داخلي وليس فقط داخلياً وإنما من جهات حكومية، وهذا لا يعني أننا لا نعده ديناً، وإنما من جهات حكومية، وهذا لا يعني أننا لا نعده ديناً، وإنما هذا الدين لاشك أنه يحتاج إلى معالجة، والدليل على ذلك أن سمو الأمير عبد الله أشار إلى أن هذا الدين يحتاج إلى معالجة، وهذا إدراك من أعلى المستويات في البلد لمعالجة هذا الدين، وإذا لم يعالج فإنه سيبقى يتراكم ويثقل كاهل الأجيال القادمة، ومعظم هذا الدين في المملكة هو لصندوق التقاعد وما إلى ذلك، وهذه المبالغ هي استثمار لصندوق التقاعد وغيره.

- **مطشر المرشد:** قبل سنة ونصف السنة كان الدين العام أعلى من ذلك وانخفض بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الدين العام محلي بنسبة ١٠٠٪ تقريباً، حيث إن جزءاً كبيراً منه لمؤسسات حكومية وصناديق شبه حكومية وتستطيع القول بأن مؤسسات التقييم الدولية مطمئنة وعندها ثقة بأن المملكة قادرة على التعامل مع هذا الدين حيث تم تقييم اعطائها تصنيفاً سيادياً من ستاندرد اندبورز (A,A-).

- **د. عبدالله الباتل:** يجب ألا نستهين بالدين العام على الرغم من مجيء فترة لا توجد فيها النظرة الجدية، ولكن يجب أن نعرف أن الحكومات دائماً تقترض، وكل الحكومات لديها دين عام، ومن المؤكد أن هذا الدين قد يتراكم، ولكن يجب أن يكون هناك نوع من النظرة لكي يوازيها نمو مثلما حصل في الفترة الأخيرة، وكذلك يجب أن يكون الإنفاق الحكومي محصوراً في الأشياء التي يمكن أن يكون لها مردود عال يغطي تكاليف الدين أو تكاليف الاقتراض، وهذه أمور مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، إذ لابد من وجود إدارة جيدة للدين العام وإذا وجدت هذه الإدارة وهناك متابعة لها فإننا سنحقق النجاح، وأعتقد أن كلام ولي العهد له دور كبير في هذا المجال، ويؤكد بأن هناك اهتماماً بهذا الموضوع وهو الدين العام، ولا يجوز أن نستهلك كل ما لدينا ونترك الأجيال مثلقة بالدين.

- **د. حمد البازعي:** الدكتور عبد الله كرر أكثر من مرة كلمة إدارة الدين وكأن هناك لا توجد إدارة، وأريد أن أطمئن الدكتور عبدالله بأن هناك إدارة، إلا إذا كان المقصود هو جهاز مستقل، ولكن نؤكد بأن هناك إدارة، ووزارة المالية تحرص على أنه يجب وجود محاولة جادة لهيكلة أجال الدين وفئات الدين وما إلى ذلك، وكل الهدف من ذلك من أجل خفض التكلفة، أي خدمة الدين.

- **د. فهد السلطان:** أريد أن ألمس الموضوع من زاوية أخرى، وأقول إنه من المهم جداً عندما نتحدث بموضوعية عن الدين العام، وأعتقد أن هذا العصر هو عصر الشفافية، والمعلومية مهمة جداً لنا وللأجيال القادمة، وأيضاً المعلومة مهمة جداً لمتخذي القرار ولنا كمعنيين في المجتمع بمختلف قطاعاته وللأجهزة التنفيذية، وأتفق مع الدكتور حمد بأننا يجب أن نكون متوازنين في الطرح، ولا نرى معلومة تسبب شيئاً غير مطلوب، وأيضاً في نفس الوقت ألا تخفي معلومة مهمة للأجهزة كلها، وأعتقد أن الافصاح عن هذه الأمور وأبعادها مهم من زاوية أخرى ربما لم نتطرق لها وهي قضية الترشيد في الإنفاق على بعض القطاعات، وتوظيف المخصص التوظيف الأمثل، ولا أعني بهذا الأجهزة المعنية في وزارة المالية فقط وإنما أعني القطاعات الحكومية كاملة في الدولة مثل الاتصالات المواصلات والتعليم والصحة، وعندما يخصص لنا شيء ونحن ندرك أننا في وضع ربما الدين العام يكون مرتفعاً نسبياً، وهذا يقودنا إلى أن نصل إلى مرحلة نكون فيها موضوعيين مع أنفسنا فيما يتعلق باستثمار ما خصص لنا الاستثمار الأمثل، وهذا الأمر مهم جداً لنا، وحان الوقت الآن لكي نتأكد من أن العائد من كل ريال ندفعه يجب أن يكون ذا كفاءة اقتصادية عالية، والمتعارف عليه في القطاعات العامة وفي كل الدول أو معظمها لا تهتم كثيراً بالعوائد المالية، نجدهم يهتمون بقضية الصرف، ولكن لا يهتمون بقضية العائد المالي على الصرف أو الإنفاق، أو الاستخدام الأمثل لهما. وأعتقد بأنه حان الوقت بأن نؤكد على أنفسنا بكافة قطاعات الدولة، وفي وزارة البلديات وما خصص لها، وفي وزارة الصحة وما خصص لها، في المشروعات، أننا نتأكد من أن ما خصص لنا استثمرناه الاستثمار الأمثل ووضع في محله والعائد الاقتصادي منه سوف يكون مناسباً، ولذلك أعتقد أن المعلومة هنا تكون مهمة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات الدين العام وما إلى ذلك.

- **د. حمد البازعي:** كوني أحد المنتسبين لوزارة المالية أحب أن أؤكد على نقطة مهمة، وهي أنه سبق وأن أكد معالي وزير المالية خلال لقاء في الغرفة التجارية في الشرقية على فعالية الإنفاق وهذا يعني بأنه لابد أن يكون هناك العائد من كل ريال ينفق، والتأكيد على ترشيد الإنفاق، وهذا جانب يقع عبئه بشكل كبير على الأجهزة التنفيذية التي تتولى الإنفاق، وذلك بأن ترتيب أولوياتها وفي نفس الوقت تحاول أن تنفق على هذه الأولويات بالأسلوب الذي يحقق أقصى العوائد، بأنه قد يكون هناك هدر، وأيضا في جانب ترشيد الإنفاق هناك تأكيدات وتوجيهات سمو ولي العهد في قضية الالتزامات خارج الميزانية، حيث تمكنت وزارة المالية مع الأجهزة الحكومية بعدم الصرف على مشروعات مالم تكن معتمدة في الميزانية، وهذا يساعد على حصر الإنفاق في جانب معين حتى لا تجد الحكومة نفسها مسؤولة عن إنفاق لم يكن في الحسبان وكذلك إذا لم يكن مجدولاً في الميزانية، فهذه الأمور مهمة جداً، ولذلك وزارة المالية نجدها تنتقد في بعض الأحيان من قبل بعض الجهات على أن وزارة المالية تتعدى صلاحياتها من خلال محاولات الترشيد التي تتبعها في بعض الجوانب. على الرغم من أن بعض الجهات تأتي وتقول إنها مطلعة وهي جهة الاختصاص الصحيح في معرفة نواقصها، لكن الوزارة حقيقة تحاول أن يكون لها دور في محاولة التأثير على هذا الانفاق، بحيث يكون هناك إنفاق فعال.

❖ الرياض: تعتقدون ما وجه اليه الأمير عبدالله هو الفائض في الميزانية، خاصة ان الميزانية ستأتي بعد أربعة أشهر، وهناك نتوقع ان يكون فائضاً كبيراً، هل سيؤثر هذا الصرف على ما سيعتمد في الميزانية؟

- **د. حمد البازعي:** اعتقد ان حديث سمو ولي العهد كان واضحاً بأن هذا المبلغ هو اضافة للميزانية لما سيعتمد او هو معتمد في الميزانية، وسيكون الجزء الأكبر كما ذكر سموه في الميزانية مخصصاً للدين العام، وبالتالي هذا جزء من الفائض المتوقع.

- الرياض: خلال السنتين الماضيتين شهد اقتصاد المملكة نمواً في قطاع الأسهم والعقار خاصة أن المملكة حققت خلال سنتين متتاليتين فائضاً في الميزانية وساعد على ذلك ارتفاع اسعار النفط، هل سيؤثر هذا المبلغ على الشركات كشركة الأسمنت وغيرها الموجودة في سوق الأسهم؟

- **د. عبدالله الباتل:** هذا يأتي عن طريقين، طريق مباشر يمكن ان تدخل فيه اعمال حكومية ومقاولات وغيرها، وهذا من الضروري ان يكون له جزء من الانفاق الحكومي.

وآخر غير مباشر بأن جزءاً من هذه الأموال المنفقة ستصرف على سبيل المثال على الاسمنت وعلى خدمات الشركات وعلى الأشياء التي فيها بيع وشراء وعلى الاسهم والسندات وغيرها، وأحياناً تكون هناك طرق مباشرة وأحياناً اخرى هناك طرق غير مباشرة، وهذا عادة يؤدي الى التنمية والنمو الاقتصادي، حيث هناك قطاعات مترابطة مع بعضها يكون جزءاً من نمو هذا القطاع يؤدي الى نمو القطاع الآخر سواء عن طريق مباشر او غير مباشر، وعلى سبيل المثال لو اخذنا جزءاً من الانفاق على البنية التحتية لأخذ فيه المقاولون البناء والتشييد والجسور وغيرها مثل الطرق، وسوف يستخدمون الحديد والاسمنت، ومن خلال ذلك سوف تستفيد شركات اخرى خاصة المرتبطة منها بهذه الشركات سواء بالترابط الأمامي او الترابط الخلفي، وهذا ما يؤدي الى ان يكون هناك تفاعل بين هذه القطاعات وتحضير بعضها بشكل مباشر او غير مباشر.

- **مطشر المرشد:** الدكتور عبدالله غطى الموضوع بشكل جيد، ولكن يجب ان ننظر الى هذا الجانب من جهتين: اما بالنسبة للقطاع العقاري وكما تعلمون في المملكة جزء كبير من نشاطه تجده في الأراضي، وهذه غير مشاركة في الناتج المحلي ولا تضيف اي قيمة له، وربطها لجزء كبير من سيولة البلد اعتقد انه خطأ كبير، ولا شك ان القطاعات الأخرى قد غطاها الدكتور عبدالله بشكل جيد، وهي مرتبطة في بعضها الآخر، وأي سيولة اضافية سوف يضيف الى نمو هذه القطاعات وتنتعش وتتوسع في اعمالها، وما يقلقني حقيقة وعلى الرغم من ان الكثير من القطاعات الوطنية سوف تستفيد بشكل ايجابي من هذه الاضافة او هذه السيولة، هو اننا ما زلنا نحتاج الى تنويع الدخل، وهذا التنويع مطلب استراتيجي بحيث لا يكون هناك تكرار لنفس الموضوعات.

وأعتقد ان موضوع ايجاد سيولة اضافية او رأس مال اضافي واستخدامه كما فعلت روسيا من اسبوع في زيادة دخل النفط واستخدمته للاستثمار سواء في المصانع او تقنية المعلومات او لتستثمره في مناطق مربحة بحيث يعوضها انخفاض النفط اذا حصل.

ونحن في حاجة الى آلية مشابهة لذلك. وبالنسبة للوقت الحالي اعتقد ان هذه نظرة ابوية من القيادة لمعالجة مشكلة البطالة المرتفعة، وأعتقد ان ولي العهد حريص جداً لكي يلمس الفرد والمواطن في المجتمع ارتفاع النفط وليس فقط وزارة المالية، ولكن لكل فرد في ارجاء الوطن، وكنا بوجود الاخوة نطالب ان يؤخذ بعين الاعتبار اهمية تنويع الدخل، حيث لا تزال بلادنا تعتمد بشكل كبير على دخل البترول لذلك يجب ان نخطو خطوات احترازية وتخطيطاً استراتيجياً لحماية انفسنا في المستقبل.

- **د. فهد السلطان:** أوصي بأن يتم تحديث آليات التعامل بين القطاعين الخاص والعام لكي يصبح التنسيق أفضل وتكون وتيرة التطور والتحديث بسرعات متقاربة في كلا القطاعين وأيضاً لنستطيع مواكبة التطور العالمي بالشكل الذي يتناسب مع القدرات القيمة التي نمتلكها. وبذلك ترتفع انتاجية المجتمع ونقلص المدد الزمنية لانجاز ما نحتاج انجازه.

المطلوب اصدار صكوك اجارة مثل «فاني ماي جني ماي وفريدي ماك»

مطلوب خادمه للتنازل
٢٣٧٨٦٥٩-٢٣٧٨٦١٣
٠٥٠٨٩٩٢١٥٩
٠٥٠٤٤٧٥٩٣٤

للتنازل.....
خادمات مدربات
٠٥٠٥١٢٧٣٠٢-٤٦٥٨٦٨٢

فيلا للبيع حي الوادي
المساحة: ٥٥٠ م٢ - السوم: ٩٠٠ ألف ريال
تشطيب سوبر ديلوكس
المالك: ٠٥٠٥٤١٥٥٣٩

إعلان
تعلن مؤسسة الأرز العالمية - للخدمات الطبية سجل تجاري رقم ٤٠٣٠١٤٣٣٨٣ بتاريخ ١٤٢٤/٤/١٥هـ - جدة أن الوكالة الممنوحة إليها من شركة أفينا أميونوتكنك - فلو لمر سترس ٩-١٢٤٨٩ برلين - ألمانيا - ضمن عقد التوكيل بتاريخ ٢٠٠٣/١/١م قد انتقلت الوكالة إلى الشركة السعودية المتطورة لخدمات الكلى المحدودة سجل تجاري رقم ٤٠٣٠١٤٧٦٩٣ الرياض، وذلك اعتباراً من تاريخ الخامس عشر من جمادى الآخرة/١٤٢٥هـ الموافق الأول من أغسطس ٢٠٠٤م. وعليه فان الشركة السعودية المتطورة لخدمات الكلى المحدودة وبناء على نظام الوكالات هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بهذه الوكالة اعتبارا من تاريخ انتقالها.
مؤسسة الأرز العالمية للخدمات الطبية

متعة القيادة في دبي
بورش، مرسيدس BMW 7+ 5 + 3 و جميع انواع السيارات الصغيره و الكبيره والعائلية

خدمات على مدار الساعة خدمة تقديم السيارة مع سائق توصيل واستقبال من وإلى المطار مجانا
تقدم افضل الخدمات نحطم الأسعار
أوتوأسيست لتأجير السيارات
هاتف: 3377877 4 971+ | متحرك: 7700088 50 971+
فاكس: 3355445 4 971+ | متحرك: 6943808 50 971+
e-mail : autoarac@emirates.net.ae
AUTO ASSIST RENT-A-CAR

TENNANT Sentinel

معدّة كنس الطرق الخارجية والساحات ومناطق الخدمات للمدن الصناعية والمطارات
المركز الرئيسي: الرياض - تليفون: ٢٧٨٦٧٦٠ فاكس: ٢٧٨٦٧٥٥
الفروع: جدة - تليفون: ٦٩١٦٤١٦ فاكس: ٦٩١٧٥٣٦
الدمام - تليفون: ٨٤١٨٠٠١ فاكس: ٨٤١٧٣٥٢
GTCo
الشركة التجارية العامة (المحدودة)
General Trading Co. (LTD)
(GTCo) (جتكو)